

السيناريو الثاني والأسوأ هو تكرار سيناريو أزمة العالم المالية في عام 2008، وذلك قد يحدث إذا لم يتنجح السيناريو الأول في تهدئة المخاوف ما يؤدي إلى ارتفاع معدل سحبيات الودائع في المستوى الآمن وقد يتبعه استمرار في هبوط أسعار الأصول - الرهونات - ما يهدد بانتقال الأزمة إلى القطاع المالي، مع العلم بأن أوضاع القطاع أفضل بكثير حالياً. إن تحقق مثل هذا السيناريو، تصبح الاحتمالات انتقال الأزمة إلى الاقتصاد الحقيقي احتمالات كبيرة، ما يجعل التحاقنا إلى خيبة ركود اقتصادي عالمي أمر واقع بانعكاساتها السلبية على سوق العمل - البطالة - وعالم اليوم مختلف عن أوضاع عام 2008 من زاوية توافق مجموعة العشرين على مواجهة الأزمة، درجة الوفاق السياسي بين زعماء اقتصادات العالم الكبرى أدنى بكثير، وامتدادات تكرار تعاونهم الفعال باتت أضعف. ونحن نرجح تحقق سيناريو وسط ما بين السيناريو الأول والثاني، أي، لن يكون هناك احتواء سريع وكامل للأزمة، ولن يكون هناك انقراض بحجم ما حدث بعد عام 2008، وإجراءات الفيدرالي الأمريكي يوم الأحد الفائت والمركزي السويسري لاحقاً ترجح ذلك. وإن تحقق ذلك السيناريو، قد تشهد قريباً عودة من معدلات التضخم التقدي رغم ارتفاع أسعار المدخلات التضخمي في شب فدا، فزيادة